الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'': تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن تعزيز تصميم البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمعها وتحليلها، وبناء القاعدة المعرفية

موجز من إعداد الرئيس

١ - عقدت لجنة وضع المرأة، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن موضوع ''تعزيز تصميم البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمعها وتحليلها، وبناء القاعدة المعرفية'' في إطار الموضوع العام: ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة''. وتبادل المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في ما يتعلق بالموضوع، مع التركيز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

٢ - وترأّس الاجتماع وزير الدولة البرلماني لدى الوزير الاتحادي لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب في ألمانيا، إيلك فيرنر؛ وأدارت المناقشة الخبيرة الإحصائية الوطنية

230316 220316 16-04421 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والضابطة العامة لسجلات الأحوال المدنية في الفلبين، ليزا غريس بيرساليس. وافتُتح الاجتماع بمقدمات موجزة أدلى بها كل من الرئيس ومديرة المناقشة. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ١٥ دولة من الدول الأعضاء. وأدلى الأمين العام المساعد ونائب المديرة التنفيذية المعني بالسياسات والبرامج بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يانيك غليماريك، بملاحظات ختامية.

إقامة الشراكات داخل البلدان وفيما بينها ومع الشركاء الإنمائيين الدوليين

٣ - أكد جميع المشاركين أن البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية من العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن هذا المنطلق، أشار المشاركون على وجه الخصوص إلى الحاجة الملحة إلى الاستثمار في القدرات البشرية والمالية والتقنية للوزارات المختصة والنظم الإحصائية الوطنية كي يتسنى إعداد الإحصاءات الجنسانية. واعتُبر أن إقامة الشراكات فيما بين الأجهزة المعنية بالمرأة والمكاتب الإحصائية الوطنية أمرٌ أساسي لتعزيز تصميم البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمعها وتحليلها ولبناء القاعدة المعرفية. وأعرب عدد من المشاركين عن تقديرهم للدعم التقني والمالي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية إلى النظم الإحصائية الوطنية، ودعا عدد أكبر من المشاركين إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الحكومات في هذا المجال.

٤ - وشدد المشاركون على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الأخذ بزمام المبادرة على الصعيد القطري، وتعزيز الشراكة والاستثمار. وسلّم بعض المشاركين أيضا بضرورة كفالة المشاركة الكاملة والفعالة لمنظمات المجتمع المدني في هذه الجهود.

الابتكار في جمع البيانات وعرضها

٥ - أقر المشاركون بضرورة تجاوز الأعراف الإحصائية واستحداث سبل مبتكرة لقياس مدى المساواة بين الجنسين. وسلط المشاركون الضوء على عدد من المبادرات الجارية، ومنها ما يلي: (أ) زيادة مشاركة الجمعيات النسائية في عمليات جمع البيانات من أجل تعزيز الإمساك بزمام المبادرة؛ (ب) المبادرات الرامية إلى إشراك الحكومات المحلية في إعداد الإحصاءات الجنسانية واستعمالها؛ (ج) زيادة التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة الوصول إلى مصادر جديدة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة.

بناء القدرات داخل النظام الإحصائي الوطني

٦ - سلط المشاركون الضوء على مجالات محددة بحاجة إلى تلقي الدعم في بناء القدرات، ومنها ما يلي: (أ) إعداد البيانات في مجالات محددة مثل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المترلي، والعنف ضد المرأة، والنساء الفقيرات، والنساء والطاقة، ونوعية خدمات الصحة الإنجابية؛ (ب) وضع إطار شامل لإعداد البيانات لاستخدامه في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) بناء القدرات في مجال تحليل البيانات، وبناؤها بالأخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (د) تعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات الحديثة وإتاحة البيانات للجهات المعنية.

التنسيق من أجل كفالة إتاحة البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية

٧ - أكد كثير من المشاركين أهمية تعزيز نظم التنسيق من أجل دعم آليات البحث الموجودة. وأبرز المشاركون ضرورة مطالبة جميع السلطات، وبالأخص الوزارات المختصة والمكاتب الإحصائية الوطنية، بالعمل بصورة منهجية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

٨ - وأوضح المشاركون أن آليات التنسيق الرامية إلى تعزيز التعاون والتشجيع على إتاحة البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية تشمل إجراء اجتماعات وحلقات دراسية منتظمة لمعدّي البيانات ومستعمليها على جميع المستويات، وإنشاء أفرقة وطنية لتقييم الزيادة في الحاجة إلى البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة.

إتاحة المعلومات الإحصائية المستقاة من مختلف المصادر لجميع المستعملين وتيسير حصولهم عليها

٩ - أشار المشاركون إلى عدد من المبادرات الوطنية التي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة لإعداد بيانات تراعي الاعتبارات الجنسانية، ومنها الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والسجلات المركزية للمواليد والوفيات. وأقرّ عدد من المشاركين أيضا بأهمية الاستفادة من مصادر جديدة للبيانات، من قبيل البيانات الضخمة واللجوء إلى الجماهير وخطوط الاتصال الهاتفي المباشر الخاصة بالعنف المترلي. وشُدّد في هذا الصدد على أهمية الرصد والتحقق من الجودة.

١٠ - وأبرز المشاركون أيضا ضرورة زيادة تبادل البيانات واستخدام أدوات نشرها، مع ضمان السرية والخصوصية في الوقت نفسه، ولا سيما في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

إعداد بيانات مراعية للاعتبارات الجنسانية وتحليلات لها بصورة تجعلها سهلة المنال

١١ - سلّم المشاركون بأنه تم إحراز تقدم في إعداد البيانات وتحليلها باستخدام التعدادات والدراسات الاستقصائية. وأشار المشاركون أيضا إلى أنه لتكون البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية مفيدة، ينبغي إيصالها إلى مستعمليها بدقة وبطريقة تجعلها سهلة المنال وبالمجان.

١٢ - وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة تعزيز قدرات البلدان على تحليل البيانات المتوفرة وإجراء الأبحاث بشأن مجالات هامة مثل الفوارق في الأجور بين الجنسين، وتأثير القيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المترلي في المرأة، والعمل في القطاع غير الرسمي، والعنف ضد المرأة.

تهيئة بيئة مواتية من النواحي القانونية والسياساتية والمالية

١٣ - أبرز المشاركون ضرورة وضع استراتيجيات وآليات وطنية لتهيئة بيئة مواتية لتصميم البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمعها وتحليلها ولبناء القاعدة المعرفية، وذلك بواسطة ما يلي: (أ) اعتماد أحكام قانونية تفرض على النظم الإحصائية الوطنية جمع البيانات؛ (ب) وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات؛ (ج) وضع جميع الوكالات الحكومية الرئيسية خططا إحصائية تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ (د) إقامة أطر شاملة، ونظم للرصد، لتجسيد مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطط الوطنية تجسيدا تاما.

١٤ - وفي حين أكد جميع المشاركين أن من الضروري تصنيف البيانات بالشكل الملائم بعد أن شرعت البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أشار بعض منهم إلى التكلفة الباهظة المترتبة عادة عن القيام بذلك. وتلبية تلك الاحتياجات ومعالجة تلك الثغرات يتطلب الأخذ بزمام المبادرة وإقامة الشراكات وقيادةً قوية، سواء داخل البلدان وفيما بينها أو على صعيد المجتمع الدولي.